



دفتر تحملات خاص بالدعم المالي للجمعيات العاملة في مجال التعليم الأولي

الموسم الدراسي 2021-2022

بناء على:

- ✚ التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده التي تضمنتها رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في اليوم الوطني حول التعليم الأولي المنظم يوم 18 يوليو 2018.
- ✚ دستور المملكة لسنة 2011، ولاسيما الفصل 31 منه، الذي ينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة. وكذا الفصل 32 الذي يؤكد على أن التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة؛
- ✚ القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الصادر بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 الموافق ل 9 غشت 2019.
- ✚ وتنفيذا للمخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي - قطاع التربية الوطنية - 2021/2017 المحور 2 المتعلق بتطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين، الاجراء 17 بشأن تسريع وتيرة التعليم الأولي والذي يتضمن هدف الرفع من جودة التعليم الأولي وتعميمه على جميع أطفال الفئة العمرية 4 - 5 سنوات ، وذلك على مدى 10 سنوات في أفق 2027؛
- ✚ مقرر وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 028.20 بتاريخ 21 يوليوز في شأن المصادقة على دليل المساطر لدعم مشاريع الجمعيات المكلفة بتدبير أقسام التعليم الأولي المدججة في المؤسسات التعليمية العمومية؛
- ✚ وانسجاما مع اختصاصات الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة الدار البيضاء سطات وصلاحياتها، خاصة في مجال الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وحرصا منها على إنجاز مشاريع وأنشطة تتوخى منها تحقيق الحكامة والتدبير في تنزيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي الملتمزم به أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يأتي اعتماد دفتر التحملات لدعم مشاريع الجمعيات في مجال التعليم الأولي، حسب المقتضيات التالية:

الباب الأول: الأهداف

الفصل الأول : الأهداف

- يهدف هذا الدفتر إلى تحديد الأسس والمبادئ العملية في مجال تدبير الشراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والمديرية الإقليمية بسيدي بنور من جهة والجمعيات من جهة أخرى، وتسعى المديرية الإقليمية من خلال هذه العملية الى تحقيق الأهداف التالية:
- تقوية آليات الحكامة في مجال في مجال تدبير الشراكة بين الأكاديمية ومصالحها الإقليمية والجمعيات؛
 - تعزيز ثقافة الجودة والتدبير بالمشروع؛
 - ضمان المردودية والنجاعة في دعم مشاريع الجمعيات؛
 - تمكين الجمعيات من موارد مالية لتحسين خدماتها المقدمة للأطفال البالغين سن التعليم الأولي؛
 - المساهمة في تقوية قدرات الجمعيات الشريكة في تدبير وتسيير أقسام التعليم الأولي؛
 - تسهيل العمل والتنسيق بين الأكاديمية ومصالحها الإقليمية والجمعيات من خلال إجراءات ووثائق مضبوطة وواضحة ومتاحة،
 - توفير أدوات التتبع والتقييم والتطوير المستمر.

الباب الثاني: شروط الدعم

الفصل الثاني: الجمعيات المستفيدة

- الجمعيات أو شبكات الجمعيات الوطنية النشيطة في مجال التعليم الأولي التي تتوفر على صفة المنفعة العامة؛
- الجمعيات أو شبكات الجمعيات الوطنية أو الجهوية النشيطة في مجال التعليم الأولي؛
- الجمعيات أو شبكات الجمعيات الوطنية الإقليمية النشيطة في مجال التعليم الأولي؛
- الجمعيات أو شبكات الجمعيات العاملة في مجال التربية والتكوين بما فيها جماعات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، التي تهدف أنظمتها الأساسية إلى الارتقاء بالتربية والتكوين، بما في ذلك مجال التعليم الأولي.

الفصل الثالث: الشروط القانونية

يشترط في الجمعيات المقدمة لطلبات الدعم أن تكون:

- مؤسسة في إطار قانون تأسيس الجمعيات كما تم تعديله وتتمه وفي وضعية قانونية سليمة؛
- أهدافها وأنشطتها منسجمة مع مجالات ومحاور الدعم في مجال التعليم الأولي؛
- قادرة على تدبير المشروع (الموارد المالية والبشرية والمادية)؛
- قادرة على تقديم خدماتها بصفة مجانية لفائدة الأطفال المستفيدين؛
- متوفرة على نظام إداري ومحاسباتي لتدبير المشروع؛
- قادرة على المساهمة في تغطية نفقات المشروع.

الفصل الرابع: المشروع القابل للدعم

- كل مشروع يهدف إلى تسيير بنيات التعليم الأولي (أقسام أو مركز) بالمؤسسات التعليمية العمومية داخل الإقليم بموافقة المؤسسة والمديرية ومصادقة الأكاديمية؛
- تقديم كل جمعية مرشحة مشروعاً متكاملًا لتدبير أقسام التعليم الأولي وفق النموذج الذي يتم سحبه من المديرية الإقليمية،
- يتعين ألا يقل عدد الأطفال في كل قسم عن 15، ولا يتجاوز 30 طفلاً؛ مع ضمان حق التمدريس وتوفير العرض التربوي ومراعاة خصوصيات الوسط القروي والشبة قروي، ويمكن أن يشمل القسم مستوى دراسياً واحداً (الأول أو الثاني) أو مستويين دراسيين (الأول+الثاني)؛
- الأطفال المستفيدون في إطار المشروع هم المستوفون للسن بين 4 و 6 سنوات.

الباب الثالث: التمويل

الفصل الخامس: المساهمة المالية

- تحدد المساهمة السنوية للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة الدار البيضاء سطات عبر مديريتها الإقليمية سيدي بنور لتمويل المشروع حسب عدد الأقسام الملتزمة بها من طرف الجمعية الشريكة.

الفصل السادس: تدبير المساهمة المالية

- تخصيص المساهمة المالية السنوية للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة الدار البيضاء سطات عبر مديريتها الإقليمية سيدي بنور لتغطية بعض مصاريف تسيير المشروع؛
- تساهم الجمعية في تغطية المصاريف الأخرى الضرورية للمشروع؛
- تحدد طبيعة المصاريف المرتبطة بالمشروع في التفصيل المالي ضمن وثيقة المشروع (النموذج رفقته)؛
- يمنع منعاً كلياً على الجمعية المستفيدة من الدعم المقدم لها استعماله خارج إطار بنود دفتر التحملات والاتفاقية المبرمة والمصادق عليها؛
- يتعين على الجمعية التعامل بالشيك في جميع المعاملات والعمليات المتعلقة بالدعم ويتعين عليها الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية الأصلية لكل عملية لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

الفصل السابع: تحويل المساهمة المالية

- يتم تحويل المساهمة المالية للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة الدار البيضاء سطات عبر مديريتها الإقليمية سيدي بنور إلى الحساب البنكي للجمعية عبر شطرين اثنين: الأول 50% والثاني 50% حسب بنود الاتفاقية التي ستوقع لاحقاً بعد عملية الانتقاء؛
- الشطر الأول: 50 في المائة بعد إدلاء الجمعية بتقرير انطلاقة المشروع الذي يتضمن لوائح الأطفال مستخرجة من منظومة مسار ومصادق عليها من طرف مدير المؤسسة التعليمية العمومية المحتضنة للمشروع، ولوائح الموارد البشرية المنخرطة في المشروع، ونسخ من تعاقدهم مع الجمعية في احترام تام لمقتضيات مدونة الشغل وتمتعهم بكافة الحقوق الجاري بها العمل في هذا الشأن، وعناوين المؤسسات التي تحتضن أقسام التعليم الأولي، مصادق عليها من طرف المديرية الإقليمية؛
- الشطر الثاني: 50 في المائة بعد موافاة الإدارة بالتقرير نصف المرحلي من تنفيذ المشروع، ويتضمن هذا التقرير الجانب المالي والبيداغوجي والتدبري؛
- وفي نهاية السنة الدراسية، تقدم الجمعية تقريراً عن الحصيلة التربوية، وكذا تقريراً مالياً مصادق عليه من طرف خبير محاسباتي على نفقات الدفعات السابقة (100 في المائة)؛

- في حالة عدم تحقيق النتائج المنتظرة، فإن المديرية الإقليمية لن تحول لفائدة الجمعية إلا المبلغ المناسب لنسبة الإنجاز الفعلي من المشروع؛
- وفي حالة تعذر إنجاز المشروع ، فإن الجمعية ملزمة بإرجاع المبالغ المتعلقة بالجزء غير المنجز؛
- ويبقى إن اقتضت الضرورة، تحويل اعتمادات الدعم المذكورة أعلاه، رهين بالتقارير الإدارية والتربوية للسيد مدير المؤسسة المحتضنة لأقسام التعليم الأولي والسيد المفتش التربوي ولجن المتبع والمراقبة؛

الباب الرابع: التعاقد

الفصل الثامن: اتفاقية الشراكة

- يتم إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات التي تم انتقاؤها؛
- تحدد هذه الاتفاقيات كل المقتضيات المرتبطة بتنفيذ والتزامات الأطراف الشريكة وتدير المساهمة المالية وآليات المتبع والتقييم وتدير الخلافات.

الباب الخامس: التنفيذ والمتبع والتقييم

الفصل التاسع: تنفيذ المشروع

- يتم تنفيذ المشروع خلال مدة 10 أشهر تبتدئ من فاتح شتنبر وتنتهي عند ممت شهر يونيو من كل سنة؛

الفصل العاشر: التزامات الجمعية

- تقدم الجمعية ثلاث تقارير (الانطلاقة، المواكبة، الحصيللة)، وفق النماذج التي تضعها المديرية الإقليمية؛
- موافاة المديرية الإقليمية بتقرير تربوي كل نهاية أسدس موقع من لدن مدير(ة) المؤسسة ورئيس(ة) الجمعية؛
- تيسير مهمة كل لجن التدقيق والمتبع للاطلاع الخدمات الملتزم بها في إطار الدعم؛

الفصل الحادي عشر: لجنة المتبع

- تحدث لجنة محلية ولجنة إقليمية مشتركة تتكون من ممثلين عن الجمعية وممثلين عن المديرية الإقليمية، يعهد إليها متبع وتقييم تنفيذ الاتفاقية المبرمة؛
- تجتمع كل من اللجنة المحلية واللجنة الإقليمية بشكل دوري، أو كلما دعت الضرورة ذلك، وعلى الأقل ثلاث مرات في السنة، وترفع اللجنة المحلية تقاريرها للمديرية الإقليمية، فيما ترفع اللجنة الإقليمية تقاريرها للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة الدار البيضاء سطات.

تم الاطلاع على مضمونه وقبول الالتزام به
توقيع وخاتم السيد(ة) رئيس(ة) الجمعية

ملحوظة : التوقيع مصادقة عليه